

أزمة دولار وجشع ... فهل نودّع الاستقرار النقدي؟

لم تخفت همة الجشع اللبناني مرة، وإن تكنى بـ"الشطارة". لكن تعاضم شراسته اليوم تخطى كل الروادع الأخلاقية والأدبية وحتى التجارية، مسترسلا في استغلال الظرف، ومحتميا باهتزاز الدولة، وفقدان الحس بالمسؤولية، وهبوط الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي والإنساني عند السلطة وأجهزتها الرقابية كافة. فإذا كان من غير المقبول (لكن المبرر)، أن يسعى مواطن محدود الدخل بالليرة، إلى شراء بضعة دولارات خوفا على القليل الذي يدخره، فليس من الطبيعي أو الأخلاقي أن يطالب مالك محطة محروقات تقدر قيمتها بملايين الدولارات، وأرباحه الشهرية منها عشرات الألوف، أو طبيب يتعدى مدخوله اليومي الألف دولار، أو مطعم "مرموق" التصنيف، أو شركتان "وطنيتان" للهاتف الخليوي، هما وفق تواضع ثقافتنا مملوكتان للدولة اللبنانية، ليس مبررا لهم جميعا أو لغيرهم من قناصي الفرص وخريجي مدارس الجشع، أن يفرضوا خلافا للقانون على عملائهم ومرضاهم تسعيرة بالدولار الأميركي، دونما خجل، وباستغلال مكشوف لأزمة السيولة بالعملة الصعبة التي يعانيها القطاع المصرفي. الخطير في الأمر أن هذه الممارسات الاستغلالية قد تشعل مجددا ثقافة الدولار الشاملة في التعاطي الاقتصادي والتجاري اليومي بين اللبنانيين، علما أن البعض يجاهر بالدعوة إلى اعتمادها كما حصل في أواخر الثمانينيات، يوم تكلفت الخزينة اللبنانية مليارات للخروج منها إلى حد ما. لا يخفي الخبير الاقتصادي كمال حمدان واقع أن هذه الأزمة هي نتاج السياسات المتركمة التي أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار، "فالعجوزات الداخلية والخارجية والنقص في تدفق الدولار من الخارج واستمرار حجم استيرادنا والإنفاق بالعملة الأجنبية سواء عبر ما نستورده أو من خلال سياحتنا في الخارج أو ما ندفعه للعمالة الأجنبية سيترب عجزا في حساب الدولار، لأن كمية العملة الأجنبية التي تتدفق إلى لبنان من الخدمات وتحويلات ابناننا والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض لم تعد كافية لتمويل استيرادنا الذي يناهز الـ17 مليار دولار، إضافة إلى استيرادنا للخدمات (السياحة، والعلم والاستشفاء في الخارج)". (وإذ ذكر بأن "هذه الأزمة شهدناها في آخر الثمانينيات يوم وصل سعر الدولار إلى 3 آلاف ليرة"، قال: "هي ملامح أولية لحفلة المجون التي عبرت عنها السياسات العامة منذ 25 سنة حتى الآن في ظل نمط ريعي قام على الاستهلاك والاستيراد والفقاعات العقارية"، متخوفا من أنه "إذا فقدت السيطرة لا سمح الله فقد يطير احتياط الضمان لنحو 500 ألف لبناني (30% منه بالليرة اللبنانية)، أو لا يعود في مقدورنا أن نستورد أدوية، أو يفقد اللبناني قيمة مداخيله بالليرة". هل من حل؟ الحل في رأي حمدان ليس متوافرا حاليا، وإن وجد فسيكون له كلفة كبيرة "كأن يعمد مصرف لبنان ووزارة المال إلى إيجاد صيغة ما لتحمل مخاطر تذبذب سعر صرف الليرة بالنسبة إلى الدولار، وخصوصا للملاء الذين يشترون بضاعتهم بالدولار ويبيعون بالليرة". في المقابل، أعربت مصادر مصرفية متابعه لسوق القطع في بيروت عن اعتقادها أن هذه السوق دخلت مرحلة جديدة مختلفة عن المرحلة السابقة، مؤكدة أن "زمن ثبات سعر صرف الليرة اللبنانية على رقم معين بواسطة مصرف لبنان أصبح من الماضي لأن المصرف المركزي استنفد أقصى ما يستطيع من موجوداته ليحمي هذا السعر، ولم يعد يمكنه أن يذهب أبعد". وتابعت المصادر أن "شركات التصنيف الدولية أشارت بقلق إلى تراجع الموجودات بالعملة التي يسميها مصرف لبنان احتياطات، لأنها تتخفف مع تراجع التدفقات النقدية من الخارج وتراجع ودائع المصارف. وهذه الموجودات بالعملة تؤدي دورا أساسيا في النظامين المالي والنقدي في لبنان منذ ربع قرن على الأقل، إذ تستخدم لتسديد متوجبات الدولة بالعملة الأجنبية، ومنها ديون القطاع العام، والتدخل في سوق القطع لحماية ما عرف منذ زمن طويل بالاستقرار النقدي". وأضافت المصادر: "المقصود طبعاً الموجودات النقدية التي تراجعت كثيرا في السنة الجارية وانخفضت أصلا من 34 مليار دولار نهاية سنة 2016 إلى 31 مليارا في تموز الماضي، رغم قيام مصرف لبنان بعمليات مالية لاستدراج العملات من الخارج، بكلفة عالية شكلت عبئا على المالية العامة والمصرف المركزي والاقتصاد اللبناني ككل". وتشير إلى أن احتياط مصرف لبنان سلبى منذ سنوات عدة، والأموال التي يتصرف فيها هي ادخارات اللبنانيين بالعملة الأجنبية، لذلك قرر على ما يبدو وقف التفريط بما تبقى من ادخارات مودعة لديه وتقنين مبيعاته للدولار. إلا أن هذه السياسة الجديدة زادت بدورها الطلب على الدولار بسبب الذعر الجزئي الذي أثارته في الأسواق. ولا تستبعد المصادر عينيها أن يصر مصرف لبنان على السعر الذي ارتبط في ذاكرة اللبنانيين بالاستقرار النقدي، كسعر رسمي، ويمتنع في المقابل عن تلبية الطلب على العملات إلا بالحدود الدنيا، أي أنه يحدد سعرا ولا يتداوله. هذا يعني أن المتعاملين سوف يقيمون سوقا موازية تعكس حقيقة سعر الصرف وحقيقة العرض والطلب، ويبقى سعر مصرف لبنان نظريا لا أكثر، أي أن سوق القطع الحقيقية ستكون خارج مصرف لبنان.

دولار تجاري؟

لم تقتصر المطالبة بتوفير سيولة الدولار على القطاع النفطي الذي نفذ إضرابا أمس في المناطق كافة، فانضم اليهم التجار، إذ طالب رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس باعتماد "دولار تجاري" أقله لتجار المحروقات والادوية والقمح والسلع الأساسية ليصار الى توسعة المروحة لاحقا الى بقية القطاعات. ولكن ماذا يعني "الدولار التجاري"؟ يشرح شماس الامر بأن يخصص مصرف لبنان كمية من الدولارات للتجار بسعر وسطي يقدر بـ 1507,50، مؤكدا انه استوحى هذه الفكرة من الدولار الجمركي الذي كان سائدا ابان الحرب. وهذا الاقتراح في رأيه "يعزز شأن التاجر الشرعي المسجل في الدوائر المالية، في مقابل الحد من المهربين". وإذ قال: "لا نريد أن نشترى الدولار من تحت الطاولة"، حذر من عودة مشهد الطوابير أمام محطات البنزين والافران، ومن ارتفاع اسعار الادوية والسلع الأساسية.

"كلاس" تحتج على عدم احترام الليرة!

أمام هذا المشهد، كان لافتا توقف شركة "كلاس" لخدمات الاتصالات عن قبض فواتير الهاتف ودفعها لشركة "الفا" و"تاتش"، والتوقف عن بيع بطاقات التعبئة احتجاجا على اصرار الشركتين على حصر التعامل معها بالدولار. وقال مدير المبيعات في الشركة موسى الزين لـ "النهار" إن لدى الشركة مشتريات شهرية بـ 4 ملايين دولار، وهي غير قادرة على تأمين هذا المبلغ لشركة الخليوي لا من المصارف ولا من الصيارفة، علما أن زبونا واحدا من أصل 100 يدفع بالدولار. وإذ انتقد "عدم احترام شركتي الخليوي للعملة اللبنانية"، أكد أنه في انتظار بلورة الاتصالات التي أجريت مع وزارة الاتصالات وحاكم مصرف لبنان لبنى على الشيء مقتضاه.